



السفيرة Raychelle Awuor Omamo

الإجابات عن الأسئلة الموجهة للمرشحين

1- لماذا تجعلكم مؤهلاتكم وخبراتكم مرشحا مناسباً وما هي القيم التي ستسترشدون بها بصفتمكم رئيساً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية؟ وصفوا أيضاً أسلوبكم في الإدارة، وكيف ستعملون مع فريق الإدارة العليا المثالي وتضمنون بيئة عمل جيدة داخل المنظمة.

الخبرة والملاءمة:

خلال مسيرتي المهنية التي دامت 30 عاماً، قمت بتطوير وإظهار قيادة مالية قوية وقدرات ترويج قوية في عملي بوصفي من كبار الممارسين القانونيين ودبلوماسية متمرسة ووزيرة بحقائب متعددة. وفي جميع أدوار القيادية، عالجت مجموعة متنوعة من المعضلات الملحة والمترابطة فيما يتعلق بالحكم الرشيد، وقدرة الدولة، وعدم المساواة، والتنمية البشرية، وحقوق الإنسان، وحل النزاعات، وبناء السلام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وصقلت القدرة على التفكير «المتعدد التخصصات» الذي اعتبره ضرورياً لإدارة التحديات المتعددة والديناميكية المرتبطة بتنسيق تحقيق أهداف التنمية العالمية على المستوى الوطني. وأود أن أضع في خدمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فهمي العميق والشامل للسياق الذي تعمل فيه الحكومات في البلدان النامية، والتزاماتها المتعددة الأوجه، والتحديات المتمثل في دفع عجلة التنمية في ظل قيود الموارد المحدودة.

وكانت الإدارة الاستراتيجية القوية والرقابة المالية الصارمة جوانب لا غنى عنها في عملي لسنوات عديدة بطرق متعددة. وقد ترأست دوائر حكومية بالغة الأهمية ذات ميزانيات كبيرة وأثر دولي واسع النطاق، خلال فترات اتسمت بتحديات أمنية إقليمية خطيرة وتهديدات عالمية مثل الإرهاب وجائحة كوفيد-19 وأحداث تغير المناخ. وضمنت الأداء الاستراتيجي المتسق والامتثال المالي للمؤسسات العامة المعقدة في مواجهة تدفقات الإيرادات الوطنية المتغيرة والصدمات الاقتصادية المتقطعة. وقد عززت ثقافة التأزر والمرونة والكفاءة التنظيمية في سياق بيئة عمل دينامية. وأخيراً، أنشأت شبكة واسعة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف واستندت من هذه الشراكات من أجل تحقيق نتائج مؤثرة.

القيم وأسلوب الإدارة:

وقد أكدت خبرتي بوصفي من كبار الممارسين القانونيين ومسؤولة حكومية أهمية القيم التالية: **الخدمة؛ والكفاءة المهنية؛ والنزاهة؛ وواجب الرعاية؛ والتعلم المستمر.** وبصفتي رئيسة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن هذه القيم سترشدني في قيادة فريق الإدارة العليا وفي تهيئة بيئة عمل مواتية لإنجاز مهمة الصندوق. وفي اعتقادي أن فعالية فريق الإدارة العليا تتوقف على الاحترام المتبادل والثقة. ومن ثم، فإنني سأسعى، إعطاء للقوة، إلى الإبقاء على قنوات التواصل المفتوحة مع إدارتي العليا لضمان التحديد الواضح للتوقعات ومعايير السلوك والمساءلة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق.

وأتوقع أن أقوم، بالتعاون مع فريق الإدارة العليا، بتحديد وقيادة سياسة الصندوق وتوجهه الاستراتيجي، وضمان تنفيذ عمليات المواءمة التنظيمية والملكية والفعالية التشغيلية اللازمة لترجمة الخطط والموارد إلى نتائج ملموسة. وعلاوة على ذلك، سأحترم الكفاءة المهنية للإدارة العليا وأسعى إلى اتخاذ القرارات بناء على المشورة المهنية والبيانات والتشاور لاسيما بشأن القضايا المتعلقة بسيولة الصندوق واستدامته. وأخيراً، سأسعى إلى تهيئة مناخ تنظيمي يتسم ببذل العناية الواجبة والاحترام الفردي والإنصاف مع التشجيع دائماً على مواصلة التعليم والابتكار.

2- ما هي الدروس التي استفدتم منها فيما يتعلق بالتفكير الاستراتيجي وفي صياغة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية، وكيف ستوظفونها للنهوض بمهمة الصندوق؟

ليس التفكير والتخطيط الاستراتيجيان غاية في حد ذاتهما. وعلى الرغم من أن الخطط توفر خرائط طريق للعمل، فإن من الأفضل قياس فائدتها من حيث تحويلها إلى نتائج ملموسة وأثرها الحقيقي على حياة الأشخاص. وقد علمتني تجربتي أن مسارات العمل المجدية تقنياً في التنمية والتحول الاجتماعيين والاقتصاديين عادة ما تكون كبيرة جداً من حيث العدد. وأما الخيارات الممكنة عملياً التي يمكن تنفيذها في الواقع فأقل بكثير من حيث العدد. بل إن الخيارات الممكنة سياسياً أكثر ندرة. وأعتقد أن رئيس الصندوق يجب أن يراعي دائماً هذه الأنواع الثلاثة من الجدوى، بهدف

تحديد وحشد الدعم لتلك المجموعة الصغيرة من مسارات العمل التحويلية الحقيقية من النواحي الفنية والتشغيلية والسياسية. وقد بينت أنني أعرف كيفية القيام بذلك، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية قوية على المستوى التنظيمي. ويتمثل أحد التحديات الخاصة التي تواجه الصندوق في وجوب تحقيق النتائج بالشراكة مع الحكومات المستفيدة. ولذلك، فإن مشاركة الحكومات وكفاءتها والتزامها أمر ضروري.

وبصفتي رئيسة الصندوق، سأعطي الأولوية لبناء القدرات المؤسسية فضلا عن تعزيز العلاقات مع الحكومات والمجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية التي تحدد سياق الاستثمار الذي يواجه الصندوق. وهذا أمر هام لأن برامج الصندوق وتمويله يوجهان أساسا إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي غالبا ما تواجه تحديات تتعلق بقدرات الدول والقيود الاقتصادية.

وفي أي منظمة، يتطلب تصميم الاستراتيجية القيادة على جميع المستويات. فالتخطيط والتفكير الاستراتيجيان ليسا حكرا على كبار مديري الأفرقة ولكنهما يعنيان المنظمة بأكملها. ويجب أن تتولى الإدارة الوسطى زمام القرارات الاستراتيجية وتنشرها. ويجب إبلاغ مبرر اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل منتظم وكامل في جميع أنحاء المنظمة، بهدف ضمان مواعمة وانسجام ثقافة المنظمة وبيئة عملها ومواردها المتاحة مع الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب التنفيذ الناجح للخطط التزاما فرديا ومساءلة. وستكون هذه الحقائق مهمة للصندوق في سعيه لمواصلة عملية تحقيق اللامركزية في عملياته وصنع القرار لتقريب خدمات الصندوق إلى الميدان. ومن الضروري أن تكون أوجه التآزر بين المكاتب القطرية والمقر قوية حتى لا يتبدد التوجه الاستراتيجي. ولذلك، فإن رصد وتقييم البرامج والعمليات من أجل المواعمة والنتائج والأثر أمر بالغ الأهمية.

3- ما هي رؤيتكم للصندوق؟ كيف تعتمون تعزيز دوره وفعالته كجزء من هيكل المعونة الدولية، ولا سيما في سياق جانحة كوفيد-19 والصدمات الاقتصادية وتغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي؟ وفي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما القضاء على الجوع وسوء التغذية والفقير، بما في ذلك في أكثر السياقات هشاشة؟

هذه لحظة أزمة وتحول للعالم ككل، وبالنسبة للمناطق الريفية على وجه الخصوص. والعديد من أشد الأزمات في العالم (ولا سيما تلك المرتبطة بالعنف والنزاع) لها آثار كبيرة في المناطق الريفية. ولكن في الوقت نفسه، فإن العديد من التطورات والابتكارات المثيرة للاهتمام إلى حد كبير (ولا سيما تلك المرتبطة بتحسين إدارة المعرفة والمعلومات) تركز بقوة على المناطق الريفية. ولذلك، فإن رسالة الصندوق ومهمته ومقاربتة التي يقودها السكان الريفيون مهمة جدا وحسنة التوقيت.

ويسعى الصندوق، في إطار التجديد الثاني عشر لموارده، إلى مضاعفة أثره بزيادة فعالية وكفاءة جمع وحشد التمويل العالي الأثر الذي يستهدف الفقراء والمهمشين في المناطق الريفية الهشة، وحماية الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وهذه المساهمة في هيكل المعونة الدولية فريدة من نوعها، مما يجعل الصندوق في وضع استثنائي يسمح له بتعزيز السياسات والشراكات والاستثمارات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق اقتصادات ريفية ونظم غذائية شاملة ومنتجة ومرنة ومستدامة.

وتتماشى رؤيتي للصندوق تماما مع هذه المساهمة الفريدة والمتخصصة. وفي ظل قيادتي، سيقوم الصندوق بتعميق وتعزيز مساهمته وزيادة فعاليته في هيكل المعونة الدولية بالسعي إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز أنشطة الترويج لديه لصالح الفقراء الريفيين عن طريق المشاركة المبتكرة والمكثفة لأصحاب المصلحة بهدف تعزيز الصلة بين النهوض بالتنمية الزراعية الريفية وتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2؛

(ب) تأكيد مكانته بوصفه «الشريك المفضل» في مجال التنمية الزراعية الريفية بالاستفادة من قيادته في مجال السياسات ونشر ما لديه من معرفة على الصعيدين العالمي والوطني؛ وتحسين نوعية وقرب

تعاونه مع الحكومات والمجتمعات المحلية المستفيدة؛ وتنظيم التفاعل التعاوني والمتسق بين الجهات المانحة والوكالات الأخرى المعنية بالأمن الغذائي؛

(ج) التصدي للتهديدات الناشئة التي تواجه الفقراء الريفيين من خلال برامج مبتكرة قادرة على بناء القدرة على الصمود ودعم الفئات الضعيفة؛

(د) تعديل وتنويع قاعدة موارده وزيادة كفاءته في مجال تعبئة الموارد.

وينبغي أن تساعد مساهمات الصندوق البلدان المتأقية على إحداث تحول في المجتمعات المحلية الريفية يمكن التحقق منه وطويل الأجل. ولا يمكن للرئيس والمنظمة وحدهما تحقيق هذه الرؤية. كما أن دعم وتوجيه المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين للصندوق أساسيان لنجاح الصندوق. ولذلك، وبصفتي الرئيسة، سأكون مدركة تماما للالتزام بالمساءلة واحترام الرقابة.

4- بصفتكم رئيسا، كيف تعتزمون ضمان استمرار الاستدامة المالية للصندوق وتعبئة المزيد من الموارد (لا سيما للبلدان الأكثر فقرا وفي ضوء القيود الاقتصادية)، لتمكين الصندوق من الاضطلاع بمهمته وممارسة مزاياه النسبية؟ وكيف يمكن للصندوق أن يواصل تعزيز تعاونه مع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؟

الحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق واجب أساسي. وبصفتي الرئيسة، أود أولا أن أتأكد مما إذا كان يمكن تحقيق وفورات تنظيمية داخلية بضمان عدم إهدار الأموال الداخلية أو استخدامها في عمليات ومشروعات غير قابلة للاستمرار، وضمان "تحديد الحجم الصحيح" للصندوق و"ملاءمته للغرض" فيما يتعلق بهيكله وقاعدة موارده البشرية وآليات الضوابط المالية ونظم الرصد والتقييم. ثانيا، سأسعى إلى تعبئة وجمع الأموال من جهات فاعلة أخرى في هيكل المعونة الدولية وكذلك القطاع الخاص لإكمال المساهمات الأساسية التي تقدمها الدول الأعضاء، بما في ذلك الخيارات الموسعة للاقتراض من السوق. ثالثا، أود أن أستطلع فرص التمويل المشترك مع مقرضين آخرين ومساعدة البلدان المتأقية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم مساهماتها الخاصة في التنمية الريفية. وأخيرا، أود حيثما أمكن، تشجيع التبرعات الإضافية من الدول الأعضاء الأكثر ثراء. وباختصار، سيتعين أن تصبح تعبئة الموارد المالية من الكفاءات الهامة للصندوق.

والصندوق، من أجل تعزيز تعاونه مع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، يجب أن يستثمر في بناء كفاءة الدولة وقدراتها، ويشمل ذلك تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية. ولا بد من توافر الكفاءات في مجال وضع السياسات وتنفيذها، وإدارة الديون، وإدارة الأراضي، والابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير. ويكتسي بناء الكفاءة في النظم والعمليات الحكومية أهمية حاسمة للحد من التبعية المالية، وتعزيز خدمة القروض، ومعالجة معضلة الفقر في المناطق الريفية بمزيد من الكفاءة. وفي هذا الصدد، لا بد من مساهمة الصندوق في تعزيز النظم الغذائية للفقراء الريفيين، ولا سيما إنتاج الأغذية وتوليد الدخل والوصول إلى الأسواق. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما تلك التي تعاني من النزاعات أو تمر بمرحلة انتقالية أو بمرحلة انتعاش بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، من الضروري تكثيف مشاركة المكاتب القطرية والإقليمية. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا حيث يوجه الجزء الأكبر من الموارد الأساسية للصندوق.

وغالبا ما يجري إغفال احتياجات البلدان المتوسطة الدخل إذ لا يحق لها عموما الحصول على المعاملة التفضيلية الممنوحة للبلدان المنخفضة الدخل، ولكنها لا تزال بحاجة إلى الدعم لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 و2 ضمن قطاعات من مجتمعاتها المحلية (ولا سيما مجموعات الشعوب الأصلية). وهناك عدد من البلدان المتوسطة الدخل من الدول الجزرية الصغيرة التي تعاني من تهديدات وجودية ناجمة عن الصدمات المناخية الشديدة والمستمرة. وكثير منها مثل أيضا بارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يعوق حصولها على التمويل بشروط تيسيرية. وبصفتي الرئيسة، سأسعى إلى قيادة الصندوق في وضع استراتيجيات مرنة جديدة لمساعدة هذه الدول في الحصول على التمويل المناسب، بما في ذلك التمويل المناخي لتعزيز تدابيرها فيما يتعلق بالتكيف الزراعي الريفي.

وأخيراً، يجب أن تكون تحقق علاقات الصندوق مع البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل مكاسب من حيث التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية. وإنني أؤيد بقوة قرار الصندوق بإدماج معاناة النساء والشباب والمعوقين والسكان الأصليين في مجموعة برامج ومبادراته باعتبارها قضايا عامة وشاملة. وبصفتي الرئيسة، سأواصل هذه السياسة ولكنني سأركز الاهتمام أيضاً على الشيخوخة الديموغرافية في المجتمعات المحلية الريفية التي تشكل أحياناً الجزء الأكبر من صغار المزارعين الريفيين الفقراء.